

قضية اليوم

خطة وقحة لجمعية المصارف، واعدت بخطة بديلة. خطة فيها من الواحة ما واراضي الدولة والاملاك البحرية، فضلاً عن منح الحكومة من التخلف عن سداد الديون الداخلية التي يحملها مصرف لبنان والمصارف. المصارف لم تكتف بنهش الاموال العامة والخاصة، بل هي تسعى أيضاً لنهش ااملاك الدولة أيضاً



(مروان حطط)

اعترضت جمعية المصارف على الخطة المالية التي اقترتها الحكومة، ووعدت بخطة بديلة. خطة فيها من الواحة ما يسمح للجمعية بادعاء انها لم تتخلف عن تلبية مودعي المصارف، وبأن تطالب بالاستيلاء على إيرادات قطاع الاتصالات، وارااضي الدولة والاملاك البحرية، فضلاً عن منح الحكومة من التخلف عن سداد الديون الداخلية التي يحملها مصرف لبنان والمصارف. المصارف لم تكتف بنهش الاموال العامة والخاصة، بل هي تسعى أيضاً لنهش ااملاك الدولة أيضاً

محمد وهبة

بعنوان «مساهمة في خطة الحكومة للتعافي المالي»، ورُعت جمعية المصارف ورقة تزعم انها خطتها البديلة من خطة الحكومة المالية التي سنّاها مجلس الوزراء «خطة التعافي». الجمعية وصفت ورقتها بانها مساهمة منها في الخطة التي لم تشترك او تستشر فيها. في هذه الورقة الكثير من الوافاعة، إلا أن أبرزها المتحدث «باسم المودعين». هم انفسهم المودعون الذين استولت المصارف على اموالهم ويجابولون سحبها بلا طائل. لا بل إن الجمعية تشير إلى انها «تعترز الإسهام في جهود خروج لبنان من الأزمة»، وهي التي تتعاضى عن حقيقة كونها احد أبرز مصادر هذه الأزمة واكبر اسبابها. هي التي قرطت في اموال المودعين وقدمتها على طبق من ذهب لمصرف لبنان الذي يذمها خلافاً لقانون النقد والتسليف. مسؤولية هذا الإفلاس، من زاوية المودعين، تقع على عاتق المصارف أولاً ولـ«تصطفل» هي ومصرف لبنان وحاكمه الذي أعرق عليها الكثير من الهندسات المنتجة للارباح والرياسمائل المجانية، أين ذهبت هذه الارباح وكم توزّع منها إلى الخارج؟ فليكتشفوا عن ارضيتهم واملاكهم في الخارج مقابل السماح لهم بتقديم خطة.

تزعم الخطة ان المصارف لم تتخلف عن تسديد الودائع لاصحابها

شطب الخسائر مقابل املاك الدولة في الاتصالات والاراضي والاملاك البحرية

الاستيلاء على الاملاك العامة

تبدأ المصارف كلامها بانها الحكومة بانها صرّحت في خطتها عن «بيانات مضللة وغير دقيقة»، وترى الجمعية أن «القطاع المصرفي سليم، ولا يحتاج إلى إنقاذ، بل يحتاج إلى أن تدفع الحكومة التزاماتها»، إلا أن تدفع فوائد إيرادات الاتصالات، وتتضمن إنشاء صندوق حكومي لإطفاء الدين تسهم فيه الحكومة باصول تملكها بقيمة 40 مليار دولار (قطاع الاتصالات، أراضي الدولة، الأملاك البحرية...) مقابل كامل الأسهم، ويصدر صندوق سندات دين طويلة الأجل ومنجدة لفوائد بقيمة 40 مليار دولار (مقومة بالدولار) من أجل تسوية نهائية لدين الحكومة على مصرف لبنان (يحمل مصرف لبنان هذه السندات ويستفيد من فوائدها)، ثم ينقل

مصرف لبنان، إلى الصندوق، كل ما يتعلق بدين الدولة وفوائدها، وفي المقابل تشطب الحكومة كل الدين المحلول من مصرف لبنان». بصورة أوضح، وبعيداً عن التعقيدات الواردة في ما يسمى «خطة المصارف»، سينتهي الصندوق كالاتي: شطب ديون الدولة بالليرة المحمولة من مصرف لبنان مقابل ديون جديدة بالدولار مدفأة بإيرادات من أملاك الدولة. أي إن مصرف لبنان سيشطب ديونه على الدولة مقابل حصوله على فوائد تغذيها إيرادات الاتصالات والأملاك البحرية وأراضي الدولة. وقد ينتهي الأمر بشكل أفضح، عندما تتقرر تصفية الصندوق، فيحصل مصرف لبنان على كامل هذه الأصول

ويبيعها كما يشاء، أو يبقى شريكاً مضارباً للدولة في هذه الإيرادات، وله أن يوزّعها على المصارف كما فعل سابقاً في الهندسات المالية التي خلقت كتلة نقدية بالليرة لتغذية ارباح المصارف (نسبياً) تحويل المال العام إلى المال الخاص، الدين بالليرة يبقى قائماً هذه وقاحة تفوق الوصف، وخصوصاً أنها تفترض أيضاً منع الدولة عن التخلف عن سداد ديونها الداخلية (المحمولة من مصرف لبنان والمصارف)، أي أن تبقى الدولة تدفع فوائد الديون الداخلية لمصرف لبنان والمصارف (مصرف لبنان يحمل سندات خزينة بقيمة 51250 مليار ليرة، والمصارف تحمل سندات خزينة بقيمة 21100 مليار ليرة).

حسابات الجمعية تتضمن اقتطاعاً من فوائد هذه السندات «حتى يعود الأمر يتطلب من وزارة المال أن تقوم طوعياً بعرض استبدال الديون،» (يعنى استبدال الديون القديمة ذات الفوائد المرتفعة، بديون جديدة بفوائد أقل، من دون أن تذكر الجمعية ما هي معدلات الفائدة الجديدة.) محاولة الجمعية تسويق هذه الفكرة تستند إلى أن امتناع الحكومة عن التخلف عن سداد الديون الداخلية سيفسح لها المجال لتكون موضعياً أفضل في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي: «سكوبن وضع لبنان أفضل إذا لم يتخلف عن سداد الديون الداخلية لضمان الحصول على برنامج مع الصندوق من أجل

تغطية كل الحاجات التمويلية» (هذه الحاجات تقدرها الجمعية بنحو 8 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة خلافاً لتقديرات الحكومة البالغة 28 مليار دولار). ولا تتكفي الجمعية بذلك، بل تذهب أبعد منه بالإشارة إلى أن «الاتفاق مع الصندوق يبقى الكثرة هشاشة من التشريعات وسائر المتضربين من انعدام المساواة. الهدف دعم 450 ألف مستفيد من خلال زيادة النفقات الاجتماعية إلى 4% من الناتج.» لعل الصراحة تقتضي عدم نقاش أو عرض مثل هذه الخطة التي تستهدف «فاخضاً أوليا في الموازنة بنسبة 2,1% من الناتج المحلي الإجمالي، ليتيح عكس مسار ديناميات الدين

وعود بمئات الاف الوظائف!

المصارف تعلّمت من الرئيس سعد الحريري كيفية إطلاق الوعود. أمر لا بد من التنويه به لأنه يعبر عن حقيقة قاسية في بنية هذا النظام. الحريري، كما فعل سياسيون آخرون بأشكال مختلفة. وعد بخلق عشرات آلاف الوظائف. المصارف تعد اللبنانيين، اليوم، بعشرات آلاف أخرى على الشكل الآتي: 350 ألف وظيفة في الاقتصاد النظامي التي ستخلق من رؤيتها الاقتصادية في نشاطات تصدير اللوجستيات والخدمات، ويضاف إليها 50 ألف وظيفة في الصناعة. و50 ألف وظيفة في الزراعة، و60 ألف وظيفة في اقتصاد المعرفة، و10 آلاف وظيفة في الخدمات المالية. أما الناتج المحلي الفردي فسيبلغ 15 ألف دولار عام 12030

قادرون على سداه، وكان المصارف ليست هي سبباً رئيسياً في هذه الأزمة التي انتجت معدلات تخّصم يقدر أن تصل إلى 53% هذه السنة، وأن المصارف لم تكن احد اعمدة هذا النظام الذي انهار، ولم تستول على اموال المودعين...

اما بالنسبة إلى الديون بالعملات الأجنبية التي أعلنت الحكومة التوقف عن سدادها، فإن المصارف تقترح أن تخضن إعادة هيكلتها خياراً، من ضمنها واحد على الأقل يتعلق باستبدال الديون بأخرى على أساس قانون أميركا، وآخر يتعلق باستبدال الديون على أساس قانون لشبانيا، مشيرة إلى أنه «إذا تمّ بنجاح التوقف عن سداد الدين الداخلي، واستبدال الدين الخارجي، فسيتجنّب عن ذلك انخفاض في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات العشر المقبلة من 154% في 2022 إلى 72,5% في 2030.»

نكتة سبينة

هذه الحكاية التي يستحيل تسميتها «خطة»، مبنية على «استراتيجية» قائمة على الدفاع عن الضرر اللاحق بالمودعين البالغ عددهم نحو ثلاثة ملايين، والضرر اللاحق بالاقتصاد. أما أسوأ «نكتة» فيها فهي «مساهمة المصارف في تكوين اقتصاد منتج يعتمد على التصدير وتعزيز زيادة قدرات النمو...» فعلى الرغم من أنه تم تدمير كل الأنشطة الاقتصادية لمصلحة النظام المالي في لبنان عبر زيادة أسعار الفوائد وتوجيه الاستثمارات نحو الأصول المالية والعقارية، أي الربوع المنتجة للارباح السهلة والسريعة الممولة بالمال العام، تلقى المصارف «نكتة» من نوع مساهمتها في تكوين اقتصاد منتج، أين كانت مساهمتها

ومعدلاته عبر خليط من إجراءات الإيرادات والتخفّات وعبر إجراءات متفق عليها بشأن الدين العام.» إلا تعلم المصارف ذات الخبرة في الشؤون الدولية، أن صندوق النقد الدولي يرفض أي برنامج لا يتضمن خفض الدين العام خلال خمس سنوات إلى حدود 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تقترح خفضه إلى 72,5% على مدى عشر سنوات؟ السعر القدر

اما نظرة المصارف لتوحيد سعر الصرف، فتكاد تكون برنامجاً مذهباً. ففي بضعة أسطر، تشير الجمعية إلى أن «توحيد سعر الصرف يجب أن يأتي من خلال برنامج صندوق النقد الدولي، ليعطي حوافز من أجل التعافي القوي للإنتاج المحلي وبحفز التطور على المدى الطويل لقطاع السياحة رغم انتشار وباء كورونا. الزراعة ستزدهر فجأة، لأن العملة المنفوخة كانت تضغط على عمليات الإنتاج الزراعي - الصناعي، توحيد سعر الصرف سيخفف من الحاجات التمويلية التي تعرض لبنان للصور في التدفّقات في حالات الأزمات مثل وباء كورونا. أكثر من ذلك، فإن توحيد سعر الصرف يجب أن يكون ضمن «تحرك قدر» حيث يكون تدخل مصرف لبنان محدوداً بفترات معينة والتقلبات غير المضونة.»

إذا، بالسياحة في ظل اجواء كورونا، وبالزراعة التي ستزدهر فجأة، وبالإدارة «القدرة» تريد المصارف أن توخذ سعر الصرف.

هيكلة «غير شكل»

في خطة المصارف، لعل أكثر جزء يتسم بالواقحة هو ذلك المتعلق بإعادة هيكلة القطاع المصرفي. تشير الجمعية إلى أنه «بعد تسوية ديون الحكومة المحولة من مصرف لبنان، يجب أن تكون إعادة هيكلة القطاع المصرفي بعناية فائقة وتقديمه وبناءً على كل حالة بحالة. وإلى جانب مساهمة المصارف في التمويل والإقصاد والناتج المحلي الإجمالي، فإن إعادة هيكلة القطاع المصرفي هي خطوة أساسية في عملية التعافي نظراً إلى الآتي: صحة القطاع المصرفي لديها وقع قوي على التصنيف السبائي، الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي مرتبطة بميزانية مصرف لبنان والحكومة، وتجعل القطاع المصرفي مركزياً في أي حل للأزمة، والقطاع المصرفي كان تاريخياً يدفع حصة أكبر من الضرائب، وهو قطاع فعال يخدم الذين يريدون أن يصبحوا رواد أعمال في الاقتصاد الجديد.»

وتكذب الجمعية حين تشير إلى أنها «تتكي على أمر أساسي يتعلق بغياب التخلف عن مودعيها من أجل استعادة الثقة»، تفترض الجمعية أن المودعين يحصلون على أموالهم من المصارف، لتقول إن تقلص الرساميل «يجب أن تتم معالجته حالة بحالة من قبل الهيئة الناظمة (مصرف لبنان) بالاستناد إلى معايير بازل 3 والهيئة الناظمة ستقر أي مؤسسات، إذا كان هناك يجب تصفيتها. ويمكن لهذه الهيئة الناظمة أن تشجع بعض المؤسسات المالية الضعيفة برساميلها على الاندماج، بينما سيسمح للآخرين باستكمال عملياتهم.»

إذ، لماذا لم تصدر المصارف بياناتها المالية المدققة حتى اللحظة إذا لم تكن خائفة من الإفلاس؟ ألم يفرض المدققون أن تنفيذ معايير «بازل 3» التي تفرض اتخاذ مؤونات بنسبة 45% على الخسائر الناتجة عن توظيفاتها السيادية وفي القطاع المصرفي أيضاً؟ فمنذ أيلول الماضي لم تتشّر غالبية المصارف ميزانياتها، ومنذ نهاية كانون الأول، لم تتشر كل المصارف أي ميزانية أو بيان مالي مقتضب حتى.

تقرير

خلاف بين باسيل وحزب الله: سلعانا أولاً

مبسم زرق

بل يتعامل معه بوّد مُطلق، بعد أن أوجع رأس الحزب صراراً بافتعاله المشاكل داخل البيت الواحد. وليست المشكلة الأخيرة مع رئيس تيار المردة سليمان فرنجية بعيدة عن أسباب «العبث السيّء»، إذ يرى باسيل أن الحزب لم يقف إلى جانبه في ملف «الفول المشوش»، رغم دعوة الحزب، على لسان نائب أمينه العام، الحلفاء إلى تسليم المشتهبه فيهم إلى القضاء. «حفالة أوجه» في اتجاه حزب الله، من دون أن نسيّفه، إشارات زادت في الآونة الأخيرة، وتوسعت معها دائرة الاستفهام التي تطوع علاقة الطرفين. الاكيد انهما لا يلتقيان إلا على قضية استراتيجيّة تتصل بعنوان حماية لبنان من العدو الإسرائيلي وتثبيت الردع مع هذا العدو، مع اختلاف أيضاً في النظرة إلى هذا العدو (حق إسرائيل في الوجود)، أما في الداخل، فكل ما بينهما يكاد يصبح متناقضاً.

يسيران على خطّين متوازيين، يُصغّب وصولهما إلى نقطة مُشتركة، سواءً لجهة علاقة باسيل مع كل القوى الحليفة للحزب، أم لجهة مقاربتهما للملفات المالية الاقتصادية، وهو ما تظهر في مواقفهما في الهيئة العامة لمجلس النواب أو جلسات اللجان المشتركة، وصولاً إلى مجلس الوزراء.

يُمكن وصف باسيل بـ«الصّراع الدائم» للحزب، ينحج غالباً في استراتيجاه إلى خاتمة التضامن معه، حتى على حساب حلفائه الآخرين، ثم يتكرّر ذلك عند اصفر ملف لا يبضغ عليه الحزب بالشكل الذي يُريده باسيل، فخروجه عاتياً في مؤتمره الصحافي الأخير، شاكباً بأن «الحليف» له في مُحاربة الفساد، إنما مرّده الانزعاج من تصويت وزراء الحزب في الحكومة ضدّ معقل «سلعانا»، وهو الطامع أبداً لجزء حارّة حريك إلى خياراته، مهما كانت.

أما مُفارقاته الأخيرة للهدشة، فهي انتقاده لتموضع الحزب السياسي إلى جانب الرئيس نبيه بري، وهو يُدرك جيداً عنق العلاقة ومخائبتها، وأنها للحزب «امن قومي». مع ذلك، يستطيع معقل «سلعانا»، وهو الطامع أبداً لجزء حارّة حريك إلى خياراته، مهما كانت. أما مُفارقاته الأخيرة للهدشة، فهي انتقاده لتموضع الحزب السياسي إلى جانب الرئيس نبيه بري، وهو يُدرك جيداً عنق العلاقة ومخائبتها، وأنها للحزب «امن قومي». مع ذلك، يستطيع معقل «سلعانا»، وهو الطامع أبداً لجزء حارّة حريك إلى خياراته، مهما كانت.

تسنجّم أقله مع حجم المغايب التي اكتسبها اصحابها في العقود الأخيرة. ولطرفين مقاربة مُختلفة في ما يتعلق باصول الدولة والخصخصة، وهي نقطة يُعارضها الحزب، بينما يؤكّد العونيون أنهم لا يطرحون الأمر من زاوية الخصخصة، بل الاستثمار في بعض القطاعات التي تُؤمن أرباحاً للدولة. حتى في اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، يتخطق العونيون من حاجة البلد إلى سيولة بالعملة الأجنبية، وأن لا وجود لخيار آخر سوى «الصندوق»، مع تأكيدهم عدم القبول بأي شروط سياسية.

أخر التكرّات العونية لحزب الله أتت من الجانب زياد أسود، الذي أشعل سجلاً حين علّق (على قناة «أو تي في») على السياق السياسي للأزمة الاقتصادية بأنه «لا يُمكن حمل البارودة والشعب جو عان، اللي بدو يحمل بارودة بدو يكون شعبو مرتاح».

ومع أن أسود أشار إلى أن ما يقوله «هو رأي الأميركين»، وأن المشكلة هي في «عدم وعي الداخل وتخصيص البالد ضد الفساد»، غمز من باب أن «الحزب لن يستطيع الصمود من دون تضامن وطني، وأن على الحزب أن يعرف حالة لا يُمكن أن يجمع بين الفساد والمقاومة، لأن ذلك سيؤذي إلى تفكك من حوله في الداخل»، مصادر في التيار الوطني الحر رأت أن أسود «كان يوظف حالة ولا يبتحي رأياً»، لكن كلام النائب

الجزيني أثار الكثير من اللغظ، خاصة بعدما أتى عليه القيادي في تيار المستقبل مصطفى علوش، الذي اعتبر تصريح أسود «مسؤولاً ومخطئاً وبارقة امل للبنانيين حول مصلحتهم بدل المتاريس الإقليمية»، فهل أضفر أسود في موقفه هذا تحاملاً على حزب الله لتخيلها ما يتعرض له اللبنانيون من حصار وتجويع؟ وهل هذا موقف حربه أم رأي شخصي؟ رغم ما تقدّم، يجتمع الحزب والتيار على ضرورة عدم تفجير التناقضات بينهما. فالخلافات الداخلية تُنظر إليها بكثير من الانزعاج من قبلهما، في لحظة انهيار تفترض ترتيباً عبر عنه باسيل أخيراً، بصّر الحزب على أن مسؤولية المصارف يجب أن



(هيلم العوسوي)